



المجلس الأعلى لل التربية والتكوين والبحث العلمي
 Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقدير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
Instance Nationale d'Evaluation du Système d'Education, de Formation et de Recherche Scientifique

ملخص
التقرير التحليلي

تطبيق الميثاق الوطني
للتربية والتكوين 2000-2013

المكتسبات والمعيقات والتحديات



ملخص
التقرير التحاليلي
تطبيق الميثاق الوطني
للتربية والتكوين 2000-2013
المكتسبات والمعيقات والتحديات

دجنبر 2014



المحتويات



6	تقدير
9	1. تعبة الموارد
10	II. المحكمة والإصلاح البيداغوجي
10	1. المحكمة
10	2. الإصلاح البيداغوجي
11	3. التعبة من أجل الإصلاح
12	III. التعميم والتوصي
14	IV. الأداء
14	1. تقييم المكتسبات
14	2. مناخ المدرسة والجامعة
15	3. الإنصاف
15	4. الاندماج المهني
15	5. البحث العلمي
17	VI. المكتسبات والنقائص وتحديات المستقبل
17	1. المكتسبات التي يتغير تعزيزها
18	2. مشكلات قائمة أمام مسار التغيير
20	3. تحديات المستقبل: تهيئة مدرسة الغد
24	خاتمة عامة

«يخضع نظام التربية والتكوين برمته للتقويم المنتظم من حيث مردوديته الداخلية والخارجية، التربوية والإدارية».

الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 157

تقديم

لقد أصبح التقييم الإجمالي الشامل لتطبيق الميثاق على مدى أكثر من عشرة (من سنة 2000 إلى سنة 2013)، أمرا ضروريا لإعادة تأسيس نظام التربية والتکوين والبحث العلمي؛ ويجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار، التغيرات المجتمعية الكبرى على المستوى الوطني وتغيرات منظومات التربية والتکوين والبحث العلمي بالعالم وكذلك مقتضيات تربية القرن الواحد والعشرين.

فقد عرف المجتمع العربي تحولات اجتماعية عديدة، تجلت في التزايد المستمر للساكنة الحضرية، ولحاجيات التمدرس، ورغبة أكبر لدى الأسر في تمكين أبنائها من تربية ذات جودة، في إطار مجتمع يتطلع الفعالية والإنصاف من نظامه التربوي. ويجب أن تأخذ منظومة التربية والتکوين بعين الاعتبار، التغيرات الحاصلة على مستوى متطلبات الشباب الراغبين في الاستقلالية، والمدرسين لصعوبة ولوج سوق الشغل. ولا يمكن تحقيق هذا المنظور، بدون البلورة والإقرار لتربية ذات جودة، تحدد مقاربة التعلمات بجعل أجيال المتعلمين واثقين بالمستقبل.

إن نظام التربية والتکوين والبحث العلمي أصبح أساسيا في ظل العولمة التي ساهمت في الرفع من مستوى الكفاءات المهنية المطلوبة من قبل سوق الشغل وقطاع الاقتصاد الوطني الطامح في الارقاء داخل السوق العالمية وكذلك تقدم اقتصاد قائم أكثر فأكثر على المعرفة وتكنولوجيا الإعلام. وتندرج هيكلة هذا النظام وجودة التربية والتکوين الصادرين عنه، ومساهمته في إنتاج المعرفة، في صميم هذا المطلب الأساسي. كما تدفعنا التأملات في النماذج الاقتصادية الجديدة، إلى إعادة التفكير في المكانة التي تحملها التربية داخل النموذج الاقتصادي للبلاد.

وتبيّن الدراسات الحديثة أن كل بلد يتوفّر على مستند من ثلاثة أصول هي: الرأس المال المنتج، والرأس المال الطبيعي، والرأس المال «اللامادي» (1). ويتألف هذا الأخير من مكونات تيسّر الشروط المساعدة على التنمية، وتقديم مؤسسات الحكامة إمكانيات الاستغلال اللازم وللرأس المال البشري القيمة المتوقعة. وبذلك، ستكون المدرسة عبارة عن مؤسسة - مفتاح لتنمية الرأس المال اللامادي. وسيوجد الاستثمار

جائ تطبيق الميثاق في سياق تراكم الفيّاق التي سعت عمليات الإصلاح إلى تجاوزها، مرتكزة على توصيات هذه الوثيقة. وبعد مرور أكثر من عشرة الإصلاحات، أصبح من اللازم فحص ما تحقق من تقدم ومن مكتسبات، مع إبراز الاختلالات والصعوبات التي تمت مواجهتها، من أجل تقييم درجة نجاح هذا التطبيق بشكل شمولي، والتعرف على دعامات ورهانات التربية التي تتطلب تدخلات فعالة في السنوات المقبلة.

ورغم الجهد المبذولة، فقد أبانت عدة تقارير وطنية ودولية حول التربية، مجموعة من الاختلالات المتواترة والمتحدة أوجهها. وهكذا، أصبحت المدرسة عرضة للانتقاد من قبل الفاعلين الذين يشتكون من عدم وفاء السياسات التربوية المتعاقبة بوعودها والتزاماتها. أما الصورة التي يروجها الحس المشترك حول المدرسة، فهي صورة مؤسسة في وضعية أزمة، تستهدفها الانتقادات من كل جانب، وتعتبرها مصدر باقي الأزمات، مثل الأزمة الاقتصادية، التي لا تؤهل المتعلمين لسوق الشغل، والأزمة الثقافية، التي لم تعزز السلوك المدني للأجيال الناشئة، والأزمة الاجتماعية، التي فشلت في مهمتها التربوية القاضية بتكوين مواطن مسؤول.

في هذا السياق، تبدو الحاجة ضرورية لإثارة سؤال مستقبل المدرسة انطلاقا من التقييمات الموضوعية وغير المعايرة. والحال أنه باستثناء تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 وتقييمات الأبحاث حول مكتسبات التلاميذ وبعض التقييمات الداخلية بممؤسسات هنا وهناك، فإننا لا نتوفر على تقييم شامل أنجز بطريقة منتظمة وموضوعية.

وغمي عن البيان، أن تقييم تطبيق الميثاق، تمليه أيضا الشفرات التي تخللت عملية تطبيق دستور سنة 2011، علمًا بأن هذا الأخير خص الحق في التربية بمكانة هامة ضمن حقوق الإنسان الأخرى. فقد أكد الدستور على مبادئ الحكامة الجيدة، وعلى المحاسبة والتقييم، وهي المبادئ التي يتعين إدراجها في عمل النظام التربوي. وللتذكير، فإن خطابات عديدة لصاحب الجلالة، جعلت من التربية أولوية وطنية. وهكذا، وضع الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2013 (تشخيصا) للصعوبات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية برمه، ودعا كل أصحاب القرار والفاعلين بالنظام التربوي، إلى القيام بـ«وقفة» وإجراء «اختبار ضمير» حول مسألة المدرسة.

إن الأمر يتعلق بتقييم تراكمي واسترجاعي وشامل. فهو تراكمي، لأنه يتبع المراحل الكبرى لتطبيق الإصلاحات المنصوص عليها في الميثاق. وهو استرجاعي، لأنه يعالج التطور الحاصل خلال فترة تتعدي العشرية، وذلك ابتداء من سنة 2000. وهو شامل، لأنه لا يقف على كل تفاصيل توصيات الميثاق. وقد واجه هذا التقييم الشامل إكراهات مقتربة بمدى توافر المعطيات الكمية والكيفية. ففي غياب نظام إعلامي يسمح بولوج قواعد المعطيات الكمية المتGANسة والتي تحظى بالمصداقية الفضائية والزمنية، اضطر هذا العمل التقييمي إلى اعتماد معطيات متفرقة وخام، بذلك الهيئة الوطنية للتقييم مجهوداً كبيراً لتنظيمها مسبقاً، وبالتالي تصحيحها.

ومن جهة أخرى، فإن التقييم الشامل لتطبيق الميثاق، يجب أن يركز على تقييمات قطاعية مقتربة بمختلف جوانب منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وبكل مكوناتها ومحدوديتها الداخلية والخارجية. والحال أن هذه التقييمات القطاعية والمنجزة بشكل نسقي ومنظم منعدمة. لهذا، ستكون مهمة تجاوز هذه الوضعية موكولة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (CSEFRS)، عبر جهازه الهيئة الوطنية لتقدير نظام التربية والتكوين والبحث العلمي (INE-SEFRS). ومن أجل القيام بتقييم تطبيق الميثاق، ركز هذا التقرير على بعض التقييمات القطاعية، في حال توافرها، مثل تقييم البرنامج الوطني لتقييم التحصيل الدراسي PNEA الذي أنجز على المستوى الوطني سنة 2008. والتقييمات المنجزة على المستوى الدولي من قبل الهيئة الدولية لتقدير التحصيل التربوي IEA (2) ما بين سنتي 2000 و 2011 (الاتجاهات في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم) TIMSS والدراسات الدولية لقراءة التلاميذ (3) PIRLS والتي دأب المغرب على المشاركة فيها منذ سنة 1995. كما ركز على تقييمات البحث المنجز سنة 2003 حول العلوم الحقة، وفي سنة 2006 حول العلوم الإنسانية، والتي وفرت معطيات لتقدير المردودية الداخلية لنظام التربية والتكوين والبحث العلمي، وأيضاً على أبحاث متعلقة بالإدماج، أجريت بثلاث جامعات، وأبحاث حول مسارات خريجي التكوين المهني، لتقييم المردودية الخارجية، فضلاً عن معطيات بحوث أخرى. واعتمد هذا التقرير كذلك على معطيات أقسام الوزارات التي قامت الهيئة الوطنية للتقييم بتجميعها، اعتماداً على القاعدة الطولية للتربية BLE وقاعدة

في الرأسمال البشري عن طريق التربية والتكوين والبحث العلمي، في صميم النموذج الاقتصادي المطالب بإدماج الرأسمال المعرفي والذهني بشكل كلي.

وهكذا، فإن البلد الذي يشجع المعرفة والدرأية عبر التربية، بالنسبة لأكبر عدد من المتعلمين، يدعم مورداً مهماً من أجل ازدهار المواطنين وإنتاج الرأسمال البشري الضروري للتنمية السوسيو اقتصادية؛ كما يدعم عامل الإدماج والتماسك الاجتماعي ويرسخ، بالتالي، الانفتاح على العالم.

و ضمن هذا السياق، أصبح تقييم تطبيق الميثاق مطلباً مستعجلًا وشرطًا ضروريًا لتقدير الإنجازات الملموسة وتحليل الفوارق إزاء ما أوصى به هذا الأخير، وذلك من أجل فتح آفاق تأهيل المنظومة التربوية وتطويرها.

إن الهدف من هذا التقرير المركز على دعامات الميثاق (وهو الأول من نوعه بخصوص هذه المسألة بالغرب)، هو تقييم الفوارق بين أهداف الميثاق المذكور والنتائج المحصل عليها، مع الإشارة إلى محدودية هذه العملية المتعلقة بفترة تتجاوز العشرية من فترة التطبيق. ويوضح هذا التقرير إلى تفسير الفوارق قدر الإمكان، مع تأكيد المكتسبات والنتائج الإيجابية، دون إغفال العوائق التي حدثت من دينامية الإصلاح المنصوص عليها بالميثاق.

• مقاربة منهجية وأدوات التحليل

نشير إلى أن التقييم المنجز في هذا التقرير، يرتكز على الميثاق الذي يعتبر وثيقة أساسية ومرجع رئيسياً.

وهو تقرير يتبنى مقاربة تعتبر أن تقييم أي نظام تربوي، يجب أن يتم وفق مدخلات، أي الموارد المالية والمادية والبشرية والمؤسسية المعبأة، وخرجات، أي ما حققه النظام التربوي من إنجازات ونتائج. يشمل التقييم نظام التربية والتكوين بأنظمه الفرعية (قطاعاته) وهي : التربية الوطنية، والتعليم العالي (بما في ذلك تكوين الأطر)، والبحث العلمي والتكوين المهني.

وفي الوقت الذي يحدد فيه هذا التقييم المكتسبات التي تحققت على مدى عشرية تطبيق الميثاق، دون ادعاء الإيهاطة الشاملة، فإنه يسعى إلى إبراز الإكراهات والعوائق التي حالت دون تحقيق أهداف الميثاق، وكذلك التأثيرات السلبية الناجمة عن اختلالات النظام الوطني للتربية والتكوين.

I. يخصص الجزء الأول لتبعة الموارد من خلال التمويل والطاقة الاستيعابية والتأطير البيداغوجي وتكوين المدرسين والدعم الاجتماعي للתלמיד والطلبة.

II. يتضمن الجزء الثاني تحليلًا للحكامة ولتطبيق الإصلاح البيداغوجي وكذلك لتبعة الفاعلين.

III. يعالج الجزء الثالث نتائج الإصلاحات المنجزة من خلال تعليم وتوسيع النظام المدرسي والجامعي والمساهمات المبذولة من قبل القطاع الخاص والتكوين المهني ومحاربة الأمية.

IV. يعمل الجزء الرابع على تقييم المنجزات المتجلية عبر مكتسبات التلميذ والإنصاف والإدماج والبحث العلمي ومناخ المدرسة.

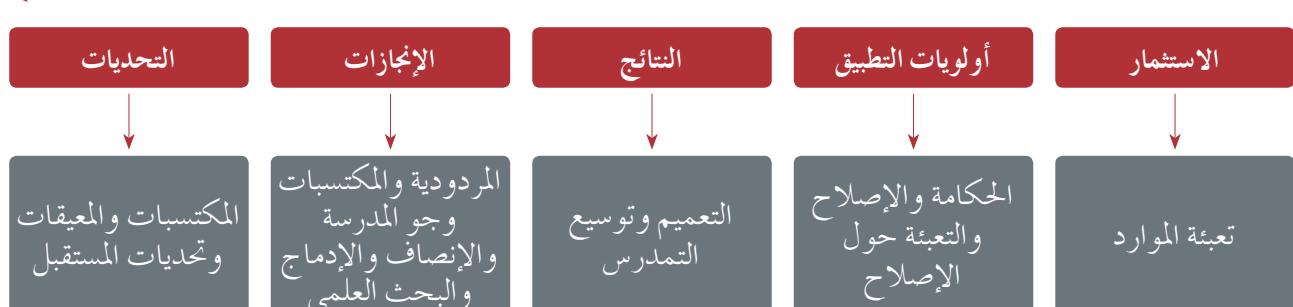
V. أما الجزء الخامس فيحدد المكتسبات، ومكامن العجز، وكذلك تحديات المستقبل.

المعطيات الديموغرافية والمنوغرافيات والدراسات المنجزة حول التربية بالمغرب.

وللتخفيض من نقص المعطيات الكيفية الضرورية لتقييم الجوانب التي لا يمكن تكميمها، تم إنجاز دراسات حول الحكامة واستطلاع للرأي حول إدراك مدرسي الابتدائي والثانوي لتطبيق الميثاق، وهي الدراسات التي ألغت هذا التقرير (4). وقد مهدت هذه الممارسة الطريق لإرساء ثقافة تقييمية مواكبة لنظام التربية والتكوين والبحث العلمي والمساهمة في تحسينه. ولا حاجة للتذكير هنا بدور التقييم وفائدة بوصفه رافعة لمسيرة السياسات التربوية وعملاً للتجدد المستمر، وأخيراً بوصفه أداة إعلامية للمجتمع حول وضعية مدرسته.

وعلى هذا الأساس، يتنظم هذا التقرير في خمسة أجزاء وهي:

هيكل التقرير



المراجع

(3) TIMSS : Trends in International Mathematics and Science Study. PIRLS : Progress in International Reading Literacy Study.

(4) لمزيد من التفاصيل، انظر المذكورة المنهجية.

(1) World Bank, Where is the Wealth of Nations? Measuring capital for the 21st Century. World Bank, Washington DC, 2006.

(2) International Association for Evaluation of Educationnal Achievement.

أ. تهيئة الموارد

ونظراً للقدرات المالية للدولة وميزانيتها، وفي غياب إجماع وطني حول بدائل أخرى لتمويل التربية، وخاصة حول التخلص التدريجي والتميزي عن مجانية التعليم، فإن مسألة تنوع مصادر تمويل نظام التربية والتكوين، باتت تفرض نفسها بحدة.

وإذا كانت الوسائل المرصودة قد ساعدت على نمو التعليم الجماهيري نتيجة تطبيق كل من الميثاق والمخطط الاستعجالي، فإن نسبة التأثير ظلت متواضعة. وللتذكير، فإن هذا الأخير لا يقتصر على عدد التلاميذ لكل أستاذ فحسب، وإنما يشمل أيضاً عناصر أخرى، كوقت العمل المخصص للتلاميذ، وطرق التعلم المعتمدة، وجودة التعليم.

كما يمر بحاج الإصلاح، عبر نظام تكوين أساسي ومستمر للمدرسين يهدف إلى تبجيل المهنة، وتحسين جودة التدريس ورفع مردوديته. إلا أن ما تحدّر الإشارة إليه بهذا الصدد، هو أن المجهود المبذول من أجل تكوين المدرسين، وإكسابهم القدرات البيداغوجية الضرورية، يظل دون متطلبات تربية عالية الجودة. إن التكوين الذي يحظى به المدرسوون، اليوم، يفتقر إلى الانسجام والتنظيم؛ وهو ما يحد من آثاره الإيجابية على مستوى تأهيل المتعلمين.

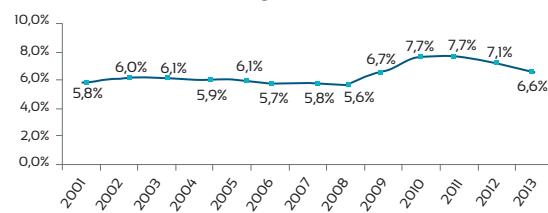
وللتأثير على العوامل المولدة لعدم المساواة أمام التعليم، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، تم إرساء دعم اجتماعي لفائدة التلاميذ المحرومين، إنشاء المطاعم المدرسية، وإعطاء منح دراسية للتلاميذ، وتوفير النقل المدرسي، وتقديم الدعم المالي لآباء التلاميذ لإبقاء ابنائهم في المدرسة، علاوة على المبادرة الملكية «مليون محفظة».

ومن المؤكد أن تلك الأعمال قد ساهمت في زيادة نسبة التلاميذ التمدرسون في التعليم الابتدائي والإعدادي، وأعطت نفساً جديداً للتعليم التمدرس الإجباري، وإبقاء أكبر عدد ممكن من التلاميذ في النظام التعليمي. ومع ذلك، فإن بعض الصعوبات، وخاصة منها تحديد التلاميذ المستهدفين، ما تزال تؤخر نمو تعليم التعليم الإجباري.

تشكل تعبئة الموارد أحد الأبعاد التي تؤثر على تعليم التعليم، وعلى أداء نظام التربية والتكوين والبحث العلمي. وتظل الدولة الممول الرئيسي للتربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن الميزانية التي خصصتها الدولة للتربية والتعليم العالي والتكوين المهني ارتفعت بـ 22 مليار درهم متداول، حيث انتقلت من 24.8 مليار درهم متداول سنة 2001 إلى أكثر من 62 مليار درهم متداول سنة 2011. لقد تم التطبيق الكامل، خاصة في فترة المخطط الاستعجالي، لتوصية الميثاق الوطني للتربية والتكوين المتعلقة بالزيادة السنوية المتوسطة في الميزانية الإجمالية لنظام التربية والتكوين بـ 5% على الأقل.

الرسم البياني 1
تطور مؤشر الجهد المطلق (effort absolu)



• تشمل الميزانية الإجمالية للمنظومة إيرادات ضريبة التكوين المهني ابتداء من سنة 2002.

المصدر: معطيات قوانين المالية والمندوبيات السامية للتخطيط - معاجلة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

ولقد بلغ مؤشر الجهد المطلق (IEA) الذي يقارن الميزانية الإجمالية المخصصة لنظام التربية والتكوين بالثروة الوطنية أعلى مستوياته خلال سنتي 2010 و2011 حيث تجاوز 7.1%. إلا أنه انخفض سنة 2013 ليستقر في 6.96%.

وبصفة عامة، يبين تحليل تطور التكلفة الفردية على مستوى الأسلال التعليمية الثلاثة أن المجهودات قد تركزت، بشكل واسع، على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي، وخاصة في فترة تطبيق المخطط الاستعجالي.

أما في الجامعة، فيكلف الطالب الواحد في المسالك ذات الاستقطاب المحدود ثلاثة أضعاف ما يكلفه نظيره في المسالك ذات الاستقطاب المفتوح.

II. الدكامة والإصلاح البيداغوجي

على طول سلسلة العلاقات التي تربط مكونات النظام بعضها، وتهيكل كل واحد منها. ولذلك يجب مساءلة آليات الشفافية، وآليات اتخاذ القرار، والحكامة، والقيادة، والتقاسم، وتبادل الإجراءات، ومراجعتها بغية الوصول إلى تدبير فعال وناجع.

إن التغييرات المتكررة التي مرت القطاعات الثلاثة (ال التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكتوين المهني)، بسبب التعديلات الحكومية والوزارية المتتالية، قد أضرت بالاستمرارية الضرورية لراكرة المكتسبات التنظيمية والإدارية والبيداغوجية. وقد أثر ذلك سلبا على التسخير الجيد للنظام التربوي، وحال دون استمراره في النمو بطريقة ملائمة، خاصة عندما تحدث تلك التغييرات ارتكاكا في العمليات البيداغوجية، دون أن تأتي بابتكارات إيجابية تخص سير المؤسسات المدرسية والجامعية.

إن إعطاء دينامية جديدة للعمل الجماعي أمر ضروري لراكرة المكتسبات. ولذا، يتبع مراجعة كل النصوص القانونية والتنظيمية التي وضعت منذ سنة 2000، وإصلاحها قصد توضيح أكبر لمهام الهيئات والفاعلين على الصعيد المركزي والوسطي، وتحديد أدق لأدوارهم ووظائفهم، بغية ضمان سير فعال وناجع لنظام التربية والتكتوين والبحث العلمي.

2. الإصلاح البيداغوجي

إذا كان تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكتوين قد أدخل هندسة جديدة، وإصلاحات مهمة على المناهج الدراسية، فإن الظروف والشروط لإنتاجها وتطبيقها قد اعتبرتها بعض الخلل. وقد أثر ذلك سلبا على الهندسة الكلية للمناهج، وعلى تحديد المعرف الأساسية التي ينبغي تلقينها، وهيكلة التعلمات. وزيادة على ذلك، فإن غياب إطار منسجم للإدماج، وضعف الطابع الإبداعي للمناهج الدراسية التي بقيت مركزة حول المحتويات على حساب الكفايات، وتهميشه المواد التي تهيكل الزمان والمكان لدى المتعلم، وتلقين قيم المواطنة، والتسامح، وحقوق الإنسان، كل ذلك يجسد مجموعة من الحدود التي عرفها الإصلاح البيداغوجي.

يرتبط تطبيق الإصلاح بحكامة المكونات الثلاثة لنظام التربية والتكتوين. ويمكن أن نميز، في هذا الصدد، ثلاث مراحل مشتركة بين تلك المكونات: مرحلة 2000-2001، ومرحلة 2008-2009، ومرحلة 2013-2014.

1. الحكامة

إن غياب رؤية وهندسة شموليتين لمنظومة التربية والتكتوين وقت إقرار اللامركيزية واللامركزية في قطاع التربية والتكتوين قد حد من انسجام المنظومة التربوية. وتأسسا على ذلك، سيكون من المناسب أن تتمكن مكونات التربية والتكتوين، المحلية والتربية، من الارتقاء على أطر مرجعية وطنية متقددة، تمكن كل واحد منها من إعادة تنظيم ذاته، وفق صلاحياته وخصوصياته، وأهدافه الخاصة.

غير أن إحدى الملاحظات الأولى التي ينبغي تسجيلها في هذا المجال، هي أن القطاعات الوزارية المختلفة لم تقم على الصعيد المركزي بالتغييرات التنظيمية الكفيلة بتعزيز دينامية العلاقات التي تربطها بالمصالح المركزية الأخرى، وبالكيانات اللامركزية وغير المركزية.

لقد تم اختزال أو تحديد البنيات الوظيفية التي كانت موجودة قبل الإصلاح، دون أن يكون لذلك تأثير حقيقي على القيم والأنظمة والمنهجيات. ولهذا، استمرت سلسلة اتخاذ القرار التي تربط الإدارة المركزية بالمستويات اللامركزية في الاشتغال كما كانت من قبل.

وهكذا، بقيت الهيئات المركزية هي صاحبة العديد من القرارات، لأن نقل صلاحياتها واحتياصاتها للأكاديميات الجهوية للتربية والتكتوين كان متوقفا على إجراءات مرافقية لم تتخذ. وقد وضعت وزارة التربية الوطنية سنة 2004، بدعم من التعاون الكندي، إطارا استراتيجيا لتنمية النظام التربوي، إلا أن ذلك الإطار لم يترجم إلى برنامج إجرائي شامل من شأنه أن يعي جميع الفاعلين. وقد جاء البرنامج الاستعجالي لمعالجة هذا الوضع، جزئيا، غير أنه لم يجدد بدوره.

إن رهانات الحكامة لم تعالج، كما كان ذلك ضروريا،

3. التعبئة من أجل الإصلاح

بالفاعلين في النظام التربوي، وبالجهات المعنية. لكن الصورة السائدة لدى هؤلاء الفاعلين عن المدرسة والجامعة، كما يتجلّى ذلك من تصريحاتهم أثناء جلسات الاستماع، ليست إيجابية تماماً. ولعل تلك الصورة التي يتقاسماها الجميع، هي التي تفسر ضعف التعبئة من أجل تحسين المدرسة. وتكشف نتائج جلسات الإنصات، أن الاختلالات الجوهرية التي تخلل منظومة التربية والتكوين هي التي حالت دون تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين – وحتى المخطط الاستعجالي – وفق الجدول الزمنية المحددة لهما. ويسائل هذا الواقع السياسة التربوية، والاستراتيجية المعتمدة لتطبيق الإصلاحات قصد تدارك التأخر، وتصحيح النواقص.

يؤكد الميثاق الوطني لل التربية والتكوين في جزئه الأول المخصص لحقوق الأفراد والجماعات وواجباتهم، أن من واجبات التلاميذ والطلبة «المواطنة، والانضباط لمواقع الدراسة، وقواعدها، ونظمها». ويعني تقييم هذا الجانب مساعدة مناخ المدرسة.

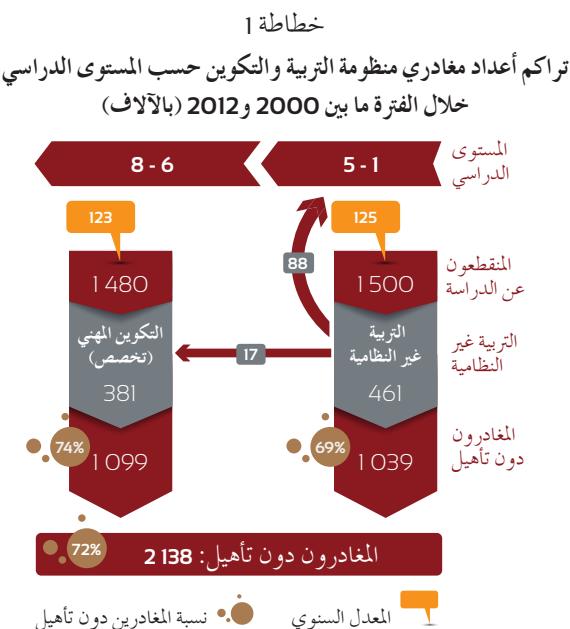
وبالفعل، فإذا كانت بعض المدارس تستطيع أن توفر مناخاً ملائماً للتعلم، فإن المناخ الذي يسود في بعضها الآخر لا يساعد، دائماً، على توفير محیط ملائم لحياة مدرسية تحفز التلاميذ على التعلم.

ومن ناحية أخرى، فقد دعا الميثاق، في مبادئه الأساسية، إلى التعبئة الوطنية من أجل إصلاح المدرسة، مهيباً في ذلك

III. التعميم والتوصي

عرف تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 15 سنة تزايداً مستمراً خلال عشرية الإصلاح، كما عرفت دمقرطة التربية، عبر التدرس الإجباري، تقدماً يتعين تعزيزه بالحد من التسربات الناجحة عن التكرار والهدر المدرسي.

طيلة فترة تطبيق الميثاق، كان تعميم التربية حاضراً في كل البرامج، لأنّه يشكل تحدياً كبيراً للمنظومة التربوية. ومع ذلك، فرغم المكتسبات التي تم تحقيقها، والتقدم الذي تم إحرازه على مستوى التعليم الابتدائي والتدرس الإجباري، فإن عملية تعميم التدرس لم تكتمل بعد.



رغم المجهودات المبذولة، بقي نمو سلك التعليم الأولي ضعيفاً، وخاصة في الوسط القروي. أما في الوسط الحضري، فإن القطاع الخاص هو الذي يتكلف به على نطاق واسع. ويشكل الطابع الثنائي (تقليدي/عصري) لهذا التعليم عائقاً دون انسجامه وجودته. وبivity غلط التعليم الأولى التقليدي مهيمنا رغم الانخفاض المسجل في أعداد تلاميذه. هذا وما تزال الفوارق الاجتماعية والتربوية تطبع هذا التعليم، وتؤدي، وبالتالي، إلى حرمان الأطفال القرويين، والبنات الصغيرات منه.

لقد تحقق تعميم التربية في التعليم الابتدائي، إلا أنه ما يزال غير شامل في سلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تقدم التعميم المسجل في الوسط القروي، وبالنسبة للبنات، يكتسي دلالة مهمة.

الرسم البياني 2
تطور نسب ولوج السنة الأولى من التعليم الابتدائي



المصدر: معطيات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني – معالجة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

لا تتتكلف التربية غير النظامية والتكوين المهني إلا جزئياً بالللاميد الذين ينقطعون عن الدراسة، ويعادرون المدرسة. وتبعد ذلك، تستمر هاتان الظاهرتان، الانقطاع عن الدراسة والخروج من المدرسة، في تغذية الأمية التي لم يتم محوهاً بين الشباب على عكس الأهداف التي حددها الميثاق.

ويعرف التعليم العالي من جهة تزايداً غير منظم في أعداده؛ كما يعرف تسربات مهمة تعيق نمو الجامعات العمومية.

الجهود الرامية إلى تعليم التربية، والحد، بشكل جوهري، من الهدر المدرسي، والخروج من المدرسة.

- إن الصعوبات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر المعوزة، وخاصة في الوسط القرولي، تعرقل مجهود تعليم التمدرس، ويلاحظ ذلك جلياً على مستوى التعليم الإعدادي؛ وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات للحد من تأثيراتها السلبية.

وتبقى مساهمة القطاع الخاص في التربية الوطنية والتعليم العالي، رغم نموها، مركزة في المدن الكبرى، دون أن تتمكن من بلوغ الأهداف التي وضعها الميثاق.

لقد حصل، بدون شك، تطور مهم في اتجاه النهوض بال التربية للجميع. غير أنه، في نهاية هذا التحليل، لابد أن نشير إلى بعض العوامل التي حالت دون تحقيق أهداف الميثاق:

- لقد حد غياب التمفصل بين التربية والتكوين المهني من انسجام العمل العمومي، وخاصة من استراتيجية تحسين

IV. الأداء

اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين تمكّن التلاميذ المغاربة من اللغات أمراً ضرورياً لتعزيز تعليم جيد. ذلك أنّ تعزيز تدريس اللغتين العربية الفرنسية، واللغات الأجنبية، وتحسينه يشكّلان تحدياً جوهرياً للسياسات التربوية في المغرب. إلا أن مكتسبات التلاميذ في مادتي العربية والفرنسية التي كشفتها نتائج الدراسة PNEA (2008) تبيّن أنّ أغلبية التلاميذ الذين شاركوا في تلك الدراسة لم يتمكّنوا من الحصول على المعدل. هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تدهور مستوى مكتسبات التلاميذ في اللغات، كعدم الاستفادة من التعليم الأولى، والتأخر المدرسي المرتبط بالدخول المتأخر إلى السنة الأولى من التعليم الابتدائي أو بالتكرار، والمحيط البيداغوجي كعدد التلاميذ في القسم الواحد، ونسبة التأطير، والغالفي الزمني للمدرس، وحالة المؤسسات التعليمية، والنفاد إلى تقنيات الإعلام والاتصال، والمحيط السوسيو-ثقافي للأسرة.

2. مناخ المدرسة والجامعة

تفيد معطيات الدراسات TIMSS وPIRLS التي أجريت خلال عشرية الميثاق، وال المتعلقة بمناخ المدرسة في المغرب ارتباطاً برهان الانضباط، أن مناخ المدرسة المغربية قد عرف تدهوراً بين سنة 2001 وسنة 2012. وتكشف نتائج تلك الدراسات أن 60% من التلاميذ في السنة الرابعة ابتدائي، و49% من تلاميذ السنة الثانية إعدادي يدرسون في مدارس تسود فيها مشاكل الانضباط والأمن (الغياب، والتأخر عن مواعيد الدراسة، والغش في الامتحانات، والغوغائية، والتهديد، إلخ.).

إن 14% فقط من مجموع التلاميذ الذين شملتهم تلك الدراسات هم الذين يدرسون في مدارس لا تعرف انتشاراً واسعاً لتلك السلوكات. كما أن الجامعات العمومية ليست بدورها في منأى عن المشاكل الناجمة عن انعدام الروح المدنية؛ وهو ما يؤثّر سلباً على مناخ الأحياء الجامعية، ويولد صورة سلبية عن الجامعة.

يشكل الأداء والحكامة بعدين جوهريين لنظام التربية والتكوين، ويعكسان مردوديته وفعاليته.

1. تقييم المكتسبات

فيما يخص تقييم مكتسبات التلاميذ والأداء المدرسي، يتعين التوقف عند نتائج الدراسة المنجزة في إطار البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA) 2008؛ وهي دراسة همت أربعة مستويات (الرابعة والسداسة ابتدائي، والثانية والثالثة إعدادي)؛ وكان الهدف منها تقييم مكتسبات التلاميذ في الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والفرنسية.

وتبيّن تلك الدراسة، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، أن النقطة التي حصل عليها 40% من تلاميذ السنة السادسة ابتدائي تفوق المعدل. وعلى العكس من ذلك، حصل 92% من تلاميذ السنة الثانية إعدادي و84% من تلاميذ السنة الثالثة إعدادي في الرياضيات على نقط تقل عن المعدل بكثير. وفي الفيزياء والكيمياء، بلغت تلك النسبة 83% في السنة الثانية إعدادي، و86% في السنة الثالثة إعدادي، في الوقت الذي تجاوزت 90% في علوم الحياة والأرض، في المستويين معاً.

وتؤكد الدراسة TIMSS (الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم) النتائج التي كشفت عنها الدراسة PNEA بخصوص أداء التلاميذ في الرياضيات: لقد تراجع مستوى مكتسبات تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي بين سنة 2003 وسنة 2011. حيث انتقل من 347 نقطة إلى 335 نقطة في الرياضيات، ومن 304 نقطة إلى 264 نقطة في العلوم.

وبحسب دراسة TIMSS، فإن تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي لم يحصلوا على نقطة جيدة في الأسئلة التي تتطلب الإجابة عليها تعبئة المعارف. أما في السنة الثانية إعدادي، فإن النتائج المحصل عليها في الأسئلة التي تقوم أساساً على الاستدلال ضعيفة.

3. الإنما

إن تحليل المعطيات المتعلقة بخريجي النظام التربوي والتكوين المهني، وكذا معطيات الدراسة التي أبْنَزت حول الاندماج المهني لخريجي 3 جامعات يبرز بعض الملاحظات المهمة:

إن الاندماج المهني يبدو صعباً بالنسبة لطاركي المدرسة الذين يتمتعون بمستوى تأهيل ضعيف، كالمقطعين عن الدراسة، وخاصة منهم أولئك الذين يغادرون النظام التربوي قبل إنهاء التمدرس الإجباري. وأكثر من ذلك، فإن التربية غير النظامية، في المستوى الابتدائي، لا تستعيد سوى 30% من المقطعين عن الدراسة، ولا تتمكن إلا من إعادة إدماج جزء صغير منهم في المدرسة النظامية أو نظام التكوين المهني.

وفي المستوى الإعدادي، لا يمكن جزء كبير من مغادري المدرسة من الحصول على مكان لهم في نظام التكوين المهني بسبب الطاقة الاستيعابية المحدودة لمراكم التكوين. ويترتب عن ذلك الوضع تراكم أعداد الخارجين من المدرسة قبل إنهاء دراستهم الإجبارية، والذين لا يجدون أي بديل للتكوين أو الاندماج في الحياة العملية.

أما التكوين المهني، فإن نمطه القائم أساساً على التكوين في مركز التكوين يحد من تأثيره، ومن فرص اندماج المتدربين الشباب، وذلك رغم التوسيع الذي يعرفه ذلك التكوين.

أما الخارجون من المستويات العليا فيتمتعون بفرص أكبر للاندماج في الحياة العملية. والحاصل على مستوى البكالوريا هو الذي يتتوفر على أكبر الحظوظ لولوج تكوين بديل ينتهي بشهادة (مستوى التقني)، بينما يستطيع 40% من الخارجين من الثانوي التأهيلي ولوج تكوين تأهيلي.

ومع ذلك، فإن خريجي التكوين المهني ذوي المستوى العالي (التقني والتكنولوجي) يندمجون أحسن مما يندمج نظروهم ذوو المستوى الأدنى (التخصص والتأهيل) بعد 48 شهراً من تاريخ تخرّجهم.

وبالنسبة لخريجي التعليم العالي، تقدر المدة المتوسطة التي يقضونها في حالة الانتظار، قبل أن يجدوا عملاً، بعد 34 شهراً من تاريخ تخرّجهم، بـ 4 أشهر، مع وجود فوارق بينهم حسب نوعية الشهادات التي يحملونها، والمؤسسات التي تخرّجوا فيها. وكقاعدة عامة، فإن صعوبات الاندماج تمثل إلى التراجع كلما ارتفع مستوى التربية.

5. البحث العلمي

يشكل البحث العلمي مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الجاري في إطار تطبيق الميثاق. ويساهم نمط تنظيمه وما يتوفّر عليه من باحثين ومنتج علمي ومستوى للابتکار، في

تم تناول اللامساواة في التربية، كما يقيسها مؤشر جيني GINI، من منظور كمي؛ اعتماداً على تقدير متوسط عدد سنوات التمدرس الخاصة بالساكنة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر.

يقدر المستوى المتوسط لمدرس الساكنة المغربية البالغة من العمر 15 سنة فأكثر سنة 2010 بـ 4,72 سنة مدرس في المتوسط. وقد عرف هذا المستوى زيادة تناهز سنة واحدة كل عشر سنوات منذ سنة 1982، ولكنها تظل أدنى من المستوى المتوسط الملحوظ في البلدان النامية (7,1 سنة) والبلدان المتقدمة (11 سنة).

ومع ذلك، تُبغي الإشارة إلى أن المدة المتوسطة للتمدرس الخاصة بالشريحة العمرية 15-24 سنة قد عرفت ارتفاعاً قوياً، وانتقلت من 3,23 سنة 1992، إلى 4,49 سنة 1994، لتبلغ 6,87 سنة 2010. وبذلك يتضح، أن الشباب المتساوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة قد استفادوا من دينامية الإصلاح التي عرفتها العشرينة الأخيرة، وبالضبط من تعميم التمدرس الأساسي.

وفي الوقت الذي عرفت اللامساواة بين الإناث والذكور انخفاضاً بطيئاً، حيث انتقل مؤشر جيني الخاص بها من 0,86 سنة 1982 إلى 0,66 سنة 2010، بقيت اللامساواة بين الوسط القريري والوسط الحضري بارزة للعيان، وذلك رغم الانخفاض الذي سجلته في تلك الفترة (إذ انتقل مؤشر جيني من 0,92 إلى 0,72 في الوسط القريري، ومن 0,64 إلى 0,47 في الوسط الحضري). وقد ارتفع معدل سنوات التمدرس في الوسط الحضري أكثر مما ارتفع في الوسط القريري (بربع سنة دراسية مقابل 1,78).

4. الاندماج المهني

لتحسين جودة التعليم العالي، يرى الميثاق أن التقييم والتقييم الذاتي هما الأداتان الأساسية لتحسين الاندماج ومؤشر المردودية الداخلية والخارجية لنظام التربية والتكوين.

وبحسب المعطيات التي توفرها دراسات الشغل التي تتجزّرها المندوبيّة الساميّة للتحطيط، فإن خريجي الجامعات يعرفون نسبة بطالة مرتفعة منذ بداية العشرينة (23.44% سنة 2011). ومع ذلك، فإن المعلومات المتوفرة لا تسمح بقياس مستوى التطابق بين مؤهلات الخريجين والعمل المزاول، ولا تقدم معطيات دقيقة حول مستوى الشهادات، والمسالك، والمؤسسات المعنية بالبطالة أكثر من غيرها.

مناقشة 1037 أطروحة. كما أن توفير بعض المنح للطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه من ذوي الاستحقاق، لم يساهم بشكل جوهرى في الارتفاع بالبحث داخل مراكز دراسات الدكتوراه، وبالتالي، في زيادة أعداد الحاصلين على هذه الشهادة.

وعلى المستوى الكمى، عرف المنتوج العلمي ارتفاعاً مهماً بـ 3 282 مقال منشور سنة 2012، خاصة في مجال العلوم الحقة. غير أن هذا الارتفاع لم يساير الوتيرة نفسها التي عرفتها بلدان المغرب الكبير (film يتطور المنتوج العلمي المغربي ما بين 2000 و 2010 إلا بنسبة 100% مقابل 800 في تونس و 600 في الجزائر).

أما حصة العلوم الإنسانية والاجتماعية، فقد قدرت بـ 20% من المنتوج الإجمالي في الفترة ما بين سنة 1997 وسنة 2000. كما أن التقييم المجز سنة 2006 حول العلوم الإنسانية والاجتماعية، لم يفته إبراز الخصوصيات التي تميز حقل التخصص في العلوم المذكورة، وكذا أنمط الاشتغال المتعلقة بعمارة البحث. وموازاة مع ذلك، أبخر التقرير تشخيصاً للمنتوج العلمي في هذا المجال، مبرزاً العديد من النعائص المتمثلة في هيكلة جمومعات البحث التخصصية، وفي وتيرة الإصدارات، وجودة المنتوج، وكذا في وضوح الرؤية وفق المعايير الدولية.

إن إعطاء دفعه للبحث العلمي يتطلب وجود انسجام وتماسك على مستوى الإطار المؤسساتي، والحال أن العدة المشرفة على القطاع وطيا، تتضمن أجهزة متعددة تتدخل مهماتها. وهنا يصعب تحديد مراكز القرار الكفيلة ببلوره المنظور المتعلق بالارتفاع بالبحث العلمي والمكانة التي يجب أن يحتلها، بوصفه أداة لتطوير البلاد، وقاطرة لإنتاج المعرفة في إطار التنافسية العلمية على المستوى الدولي.

وغني عن البيان أن التقلص التدريجي لأعداد الباحثين الشباب كمخزون أساسى لضمان الخلف على المستوى الوطنى، وضعف المنتوج العلمي، فضلاً عن خصوصية مجالى العلوم الحقة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تستدعي جميعها تحديد استراتيجية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وكذا الصيغ الإجرائية الرامية إلى خلق دينامية جديدة داخل النظام الوطنى للبحث العلمي وتوجيهه نحو اقتصاد المعرفة ونحو التجديد والابتكار.

تطوير الرأسمال العلمي للبلاد، حيث يمهد الطريق لولوج اقتصاد المعرفة والتحكم في هذه الأخيرة.

ولقد شكل الميثاق منعطفاً هاماً في سياسة التعليم عبر إدراجه لمكون البحث في الإصلاح. عرفت بداية العشرية، وتحديداً في شهر يوليو 2001، إنشاء «اللجنة بين وزارية للبحث العلمي والتكنولوجي»، المكونة من ممثلين الوزارات المعنية بالبحث، تحت رئاسة الوزير الأول. وقد كلفت هذه اللجنة بتقديم اقتراحات إلى الحكومة، تتعلق بالاستراتيجية والتوجهات الكفيلة بالارتفاع بالبحث المذكور واقتراح الوسائل المرصودة لمختلف المشاريع وضمانها.

ويعكس الإنفاق الداخلي الخام الموجه للبحث العلمي والتنمية (Dird) الفقفات المرتبطة بأنشطة البحث المخصصة من قبل الدولة والقطاع الخاص والتعاون الدولي. وقد ارتفع هذا الإنفاق الداخلي ما بين 1999 و 2010 من 1 455 مليون درهم إلى 5 606 ملايين درهم، مما يمثل نمواً متوسطاً سنوياً بنسبة 12,3%.

وعلى الرغم من هذا التقدم المستمر، فإن الإنفاق الداخلي لم يتمكن من بلوغ 1% من الناتج الداخلي الخام المحدد من قبل الميثاق. وبالفعل، وبالرغم من مضاعفة حصة الناتج الداخلي الخام المرصودة للبحث والتنمية خلال العشرية الأخيرة، فإنها لم تتجاوز 0,73% في سنة 2010.

وإما أن أعداد الأساتذة الباحثين طيلة عشرية الميثاق لم تسجل ارتفاعاً دالاً، فإن العديد من الدراسات بيّنت أن التجديد والمنتوج العلمي يرتبطان ضرورة بدينامية الباحثين الشباب الذين ينشطون في المختبرات وإمكانياتهم. وبهذا الصدد، أقر تقييم العلوم الدقيقة لسنة 2003 بأن المغرب يتوفّر على مجموعة من الباحثين النشيطين الذين يتّسمون إلى الجامعات، مع افتتاح ملحوظ على الخارج. وال الحال أن توجّه تطور أعداد الباحثين، يعكس تحولاً على مستوى الهرم العمري، وهذا في الوقت الذي لم يتمكن فيه إحداث تكوينات الدكتوراه، في إطار نظام الإجازة-الماستر-الدكتوراه، من إعطاء الدفعة المطلوبة للبحث العلمي.

ففي سنة 2009، تم تكوين 636 دكتور فقط، مقابل 728 سنة 2000. وفي سنة 2010، نوقشت 680 أطروحة، علماً بأن الهدف المحدد من قبل البرنامج الاستعجالي كان هو

٧. المكتسبات والنماذج المستقبلية

والعمداء. ومع ذلك، بحثت هذه القوانين على المستوى التنظيمي، في تأسيس استقلالية يمكن اعتبارها مكتسباً ينبغي أن تؤسس عليه حكامة جهوية بالأكاديميات الجامعات، تكون مسؤولة ومستعدة للمساءلة.

• يجب ترسیخ الدعم الاجتماعي من أجل مزيد من الإنصاف بالمدرسة

أظهر تحليل الالمساواة في مجال التربية، كيف تساهم مجهودات التعليم ووضع آلية للدعم الاجتماعي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطفال كي يلジョوا المدرسة، في الإبقاء على التلاميذ بهذه الأخيرة، وفي التقليص من حجم الالمساواة وتأكيد عملية دمقرطة التعليم.

ومن المؤكد أن الدعم الاجتماعي هو بمثابة مكتسب، لكنه يحصل في إطار متسم بفقر الأسر وضعف مستوى دخلهم، خصوصاً بالوسط القروي. وللحفاظ على تأثير الدعم الاجتماعي وتعزيزه، يجب السهر على استدامته عبر الرفع من مستوى عيش الأسر المذكورة، بغض النظر أطفال هذه الفئات الاجتماعية من لوج المدرسة والتقليل، وبالتالي، من الالمساواة في التربية. ويقتضي ذلك إحداث آليات لتطبيق هذه الاستدامة.

• مواصلة دينامية العرض الجامعي وتنويعه

يرتكز إدراج الجامعة لهندسة بيداغوجية جديدة، من خلال نظام الإجازة-الماستر-الدكتوراه، المرتب في أسلاك وفصول ووحدات، على مبادئ مراكمنة الوحدات المكتسبة خلال المسار الدراسي للطالب، وعلى تدوين النظام الجامعي من أجل إعطاء قيمة للشهادة الوطنية وتسهيل حرکية الطلاب داخل الفضاء الجامعي الدولي. وقد عمل الإصلاح البيداغوجي على إعادة تنشيط عرض التكاليف وتنويعه، وهو ما شكل فرصة بالنسبة للمدرسين لاتخاذ المبادرات والابتكار في إنجاز مسالك مهنية بالإجازة والماستر المتخصص؛ وقد سجل بهذا الصدد، تقدم على مستوى تمكين هذه المسالك،

يبين تقييم تطبيق الميثاق، كيف تم إدراج بعض التغييرات من خلال الإجراءات والتدابير التي سمحت بتحقيق بعض المكتسبات. غير أن عملية التطبيق عرفت نقائصاً وقصوراً بارزتين، كما عرفت ورشاً كبيراً للإصلاحات التي شرع في إنجازها لكنها لم تكتمل.

١. المكتسبات التي يتعين تعزيزها

• ينبغي تعزيز المجهودات في مجال التعليم، من أجل فعالية أكبر

خلال عشرية تطبيق الميثاق، تم إطلاق واتباع سياسة تعليم التعليم والدعوة إلى تعزيزها لتحقيق هدف «التربية للجميع»، مع العمل على توجيه الجهود نحو تجاوز النماذج المسجلة. ذلك أن تعزيز مكتسبات التعليم، يعني معالجة العوامل التي تعرقل استمرارية التلاميذ بالمدرسة، ومكافحة الهدر المتمثل في التكرار والتخلي والانقطاع عن الدراسة. كما يجب تحسين ظروف التعلم والبيئة المدرسية، من أجل تحقيق قفزة نوعية لفائدة دمقرطة التعليم. ولا يمكن تعزيز التعليم بدون إيلاء اهتمام خاص للتعليم الأولى؛ فضعف هذا الأخير يشكل حجر عثرة أمام المنظومة التربوية، ولهذا فإن تطويره سيضمن النجاح المدرسي واستمراريته بشكل إيجابي.

• ينبغي تعزيز استقلالية الأكاديميات والجامعات من أجل مزيد من المسؤوليات المشتركة

أقر التصور المنشق عن القوانين المنظمة للأكاديميات والجامعات، ما نص عليه الميثاق بخصوص اللامركرية والاستقلالية. ذلك أن هذه القوانين تعبّر عن تقدّم هام في نمط الحكامة، وهو ما يمثل مكتسباً في حد ذاته. والملاحظ أنها حددت إطاراً مؤسسياتياً متقدماً بالنسبة لنمط اشتغال هذه الحكامة. ولهذا فهي تتطلب بعض التعديلات بعد مرور أكثر من عشرة على إصدارها، وذلك بسبب الإشكاليات الناجمة عن تطبيقها، مثل العدد المتضخم لأعضاء مجلس إدارة الأكاديميات ومجالس الجامعات، أو التناقض الحاصل في نمط تعين رؤساء الجامعات

وتشكل مساعي البرنامج الإجرائي للإصلاحات المؤدية إلى التدابير الواجب اتخاذها، والأهداف التي ينبغي تحقيقها، والتقييمات الداخلية التي يتعين إجراؤها، مقاربة ملائمة وفعالة لتطبيق الإجراءات وتسريع وتيرة إنجازها.

ويوضح مما سبق، أن الميثاق أدى إلى تحقيق إنجازات، وساهم في إحداث تغييرات، غير أن تقييم فترة تعددى عشر سنوات من الإصلاحات، يضع أمامنا إصلاحاً غير مكتمل، بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم الانتظام في متابعة البرامج الإجرائية.

2. مشكلات قائمة أمام مسار التغيير

بالرغم من التقدم الحاصل الذي يعبر عن إرادة تطبيق توصيات الميثاق، ما زالت هناك اختلالات قائمة في عملية التطبيق. فإشكالية التعليم الإلزامي، والنسبة المرتفعة للهدر المدرسي المرتفعة، وضعف مكتسبات التلاميذ، والنقص في تكوين المدرسين، والولوج المحدود للتعلم بواسطة التكنولوجيا الجديدة، وتعثر الحكامة، وضعف مردودية البحث، تشكل جموعها أساس قصور نظام التربية والتكوين. كما أن التردد الذي طبع تطبيق توصيات الميثاق سيدعم هذا القصور، بحيث ستؤدي كل هذه العوامل إلى عدم استكمال الإصلاح. فكيف يمكن تعزيز التقدم ومراسمة المكتسبات ورسم آفاق جديدة من أجل تحسين منظم مردودية المدرسة؟

لقد مكن تقييم تطبيق الميثاق من التعرف على المشكلات التي ينبغي معالجتها لتدارك التأثر الحاصل في إنجاز الإصلاحات وتصويب الاختلالات، لتأهيل نظام التربية والتكوين ورسم الطريق أمام إحياء الدينامية المستمرة للإصلاح. ذلك أن الاعتبارات المتعلقة بالقيادة وبصيغة تطبيق الإصلاحات وإدارة التغيير، أي كل ما يرتبط بما نصطلح عليه بـ“هندسة التدبير وإدارة الأعمال التي تؤطر، وتدعى، وتمكن من انتشار الهندسة البيداغوجية”(5)، هي التي ستحدد روح هذا الإحياء للدينامية المذكورة وشكله.

وينبغي التساؤل بوعي ومسؤولية حول المشكلات التي عرقلت الإدارة الجيدة للتغيير وكبحث عملية الإصلاح الشمولي المتوقع على المدى البعيد.

• الحكامة وتصور الإصلاح

ما لا شك فيه أن إعداد الميثاق قد شكل منعطفاً في التاريخ الحديث لنظام التربية والتكوين، بفعل الإجماع الذي تحقق حوله والتوجهات التي رسمها، لأن الحديث أصبح الآن حول ما قبل الميثاق وما بعده. ومع ذلك، أثار هذا النص

كما ساهمت الموارد المالية التي تم ضخها في إطار البرنامج الاستعجمالي في الفترة المتقدمة ما بين سنتي 2009 و2012، في تدعيم الإصلاح البيداغوجي وتحديد الأهداف التي يتعين على الجامعات تحقيقها بخصوص التمهين.

وهكذا، تم اعتماد مسالك جديدة، خلال سنة انطلاق هذا البرنامج، وفي إطار التعاقد بين الجامعات ووزارة التعليم العالي ووزارة المالية. وكذلك سمحت الموارد المالية المرصودة، بتحفيز الأساتذة على الانخراط في تحديد مسالك التكوين وتبني الكفاءات المهنية الخارجية من أجل تدعيم التأثير المعرفي. لكل ذلك، يجب تعزيز تنوع التكوين ودعمه بما يلزم من الموارد المالية والتأثير.

• ترسیخ دور التكوين المهني داخل النظام التربوي

عرف التكوين المهني تطويراً كبيراً، حيث أصبح مكوناً هاماً من مكونات نظام التربية والتكوين. وقد مكنته ذلك من اكتساب تجربة غنية في مجال التأهيل؛ فهو يتتوفر على ميزة مزدوجة سمحت له بتطوير عدتين نعرضهما كما يلي:

أ. عمل على الاستجابة للطلب الاجتماعي الداعي إلى إعادة الإدماج المهني للشباب المنقطعين عن الدراسة بنظام التربية وتأهيلهم لولوج عالم الشغل، وذلك في السياق الانتقالي المواكب للهدر المدرسي.

ب. قام في إطار التطور الاقتصادي الهام الذي يعرف البلد، بالتدخل على مستوى التكوين المهني الأساسي والمستمر، من أجل تأهيل العاملين ومواكبة المقاولات في تطوير قدرات مواردها البشرية المؤهلة.

ويقتضي هذا المكسب مزيداً من الترسیخ كي يساهم التكوين المهني في تدعيم التمفصل بين قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي، ويلعب دوره كمكون أساسي من مكونات نظام التربية والتكوين.

• وضع خطوات المخطط الإجرائي

يفيد هذا التقييم أن البرنامج الاستعجمالي المستحدث عند نهاية عشرية الميثاق، قد مكن من تسريع وتيرة التدابير الواجب اتخاذها، حيث حدد للأكاديميات والجامعات مجموعة من الأهداف التي يتعين تحقيقها، وفق مشاريع ذات صلة بكل مستويات الإصلاح، ووضع صيغة للتقييم الذاتي مع قياس نسب تحقيق الأهداف المذكورة. وتندرج هذه الخطوات في إطار التوجهات الكبرى للميثاق، وهو ما يعتبر مكسباً على مستوى منهجية الأجرأة، لكن يلزم، قبل ذلك، وضع تخطيط استراتيجي لتعزيز هذه الخطوات.

هذه العشرية. فهل يمكن اعتبار ما جاء في هذه الوثيقة مبالغة في الطموح، بالنظر إلى ما يتطلبه ذلك من تغييرات هيكلية متعددة ومتزامنة؟ وفي الواقع، فإن عدم اعتبار زمنية إصلاح تربوي بهذا الحجم، عرض الميثاق الذي حددت مبادئه وتوسيعاته على المدين المتوسط والبعيد، إلى مخاطر الأجرأة المتجزئة على المدى القصير.

- لا توجد المدرسة في مركز اهتمامات الجماعتين الوطنية وال محلية

خلال الفترة المتقدمة ما بين سنتي 2000 و2008 من تطبيق الميثاق، انصب الاهتمام بشكل أساسي، على وضع الهياكل المؤسساتية، والإعداد لإصلاح البرامج والمناهج البيداغوجية. وقد تطلب ذلك قيادة محددة واتخاذ القرارات وتبني الإجراءات والتدابير من فوق. ولهذا، لم تتعكس الإصلاحات دائمًا على الفصل الدراسي.

صحيح أن الوزارات الوصية تظل هي المسؤولة الأولى عن تنفيذ هذه الإصلاحات ونجاحها، وعن إنجازات نظام التربية والتلకونين. فهي التي تقوم بدور تعبئة القطاعات ال慈ازية الأخرى، وتوحيد المجهودات لجعل المدرسة في صلب اهتمامات الجماعة الوطنية. وتقتضي تربية، خصوصا في الوسط القروي، مساهمة مبادرات مختلف الوزارات والهيئات وتوحيدها لتوفير التجهيزات والبنية التحتية الضرورية لمحيط المدرسة، مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب، والطرق، والصحة المدرسية وسياسات محاربة الفقر والهشاشة، والرفع من مستوى عيش الفئات المعوزة. فنجاح المدرسة، وبالرغم من كونه خاصاً لمسؤولية القطاع الوصي، يظل تابعاً حتماً للجماعة الوطنية. لذلك، تعتبر تعبئة القطاعات الحكومية من أجل تنمية المدرسة أمراً ضرورياً.

وهكذا، فإن تغيير المدرسة من الأسفل - داخل كل مؤسسة وقسم - لا يقتضي فقط جعلها في مركز اهتمامات الجماعة الوطنية وترسيخها داخل الجماعة المحلية، بل يتطلب، أيضاً، العمل على أن تتحمل هذه الجماعة مسؤوليتها تجاه المدرسة وتلاميذها، وذلك عملاً بالحكمة الإفريقية التي تقول: «يجب تعبيئة قرية بكاملها ل التربية طفل».

• ضعف مشاكلة الفاعلين

بيان الأبحاث التي أجريت على المدرسين والمسؤولين عن
الحكامة، أنهم لم يعثروا النظر في أهمية الإصلاح أو في
جودة توصيات الميثاق، بل انتقدوا الظروف التي تمت فيها
عملية تطبيقه وكذا الطريقة التي هيكل بها الفاعلون نشاطهم

المؤسس مجموعة من الأفكار بخصوص تصوره وبعده العملي، وذلك في ضوء تقييم تطبيقه. فقد حدد ضمن بعض الدعامات المتعلقة بالتعليم والتكون المهني والإصلاح البيداغوجي مجموعة من الأهداف، وبين بدقة الأرقام التي ينبغي بلوغها وكذلك سنة الإنجاز. كما أعلن، بخصوص الدعامات الأخرى، عن المبادئ والتوجهات الاستراتيجية الكبرى. وهذا التأرجح بين ما يندرج داخل نظام التوجه الاستراتيجي وما يندرج داخل النظام العملي، جعله بديلا عن البرامج العملية. وبدا وكأن هذا النص يكفي ذاته بذاته ولا يحتاج إلى مخططات إجرائية مقتنة بجدولة للإنجاز وبخطوات لقيادة التغيير وبصيغة للتتبع والتقييم.

والملاحظ أنه خلال تطبيق الميثاق، يوشر العمل في عدة أوراش، لكن بطريقة مجزأة ومتقطعة وغير متماثلة. وتعين انتظار البرنامج الاستعجالي (سنة 2009) لوضع مخطط عملي لمعالجة مجموع توجهات الميثاق وكل مستويات منظومة التربية والتكوين، وذلك من أجل إعطاء نفس جديد لعملية التطبيق المذكورة.

وقد بُرِزَ الميثاق من خلال إدراجه لِتوصيات مفصلة، كـ برنامـج عمل وليس كـميثاق يرسم المبادئ والتوجهات الكـبرى، على المـدينـاتـ المـتوسطـ والـبعـيدـ. وـنـتـجـ عـنـ ذـلـكـ، خـضـوعـ تـطـيـقـهـ مـنـ قـبـلـ المسـؤـولـينـ، لـنـطـقـ تقـنيـ سـبـبيـ، مـنـ تـجـليـاتـهـ مـثـلاـ، الإـقـرـارـ بـأـنـهـ فـورـ الإـعـلـانـ عـنـ إـصـلاحـ المـناـهـجـ، يـتـعـيـنـ عـلـىـ المـدـرـسـينـ تـطـيـقـهـ، مـاـ سـيـوـدـيـ إـلـىـ تـحـسـينـ حـصـيلـةـ التـالـيـمـ (6).

والواقع أن تبني إصلاح تربوي من طبيعة تعددية، يقتضي مساراً معقداً ومتنوّعاً، يتطلّب أولاً قبول الفاعلين واستيعابهم له، ثم التحكّم فيه وامتلاكه قبل تطبيقه.

وبالنسبة لتطبيق الإصلاحات، يعتبر هذا المسار الضروري لتحقيق نتائج إيجابية على مستوى مكتسبات التلاميذ، أمراً أساسياً بالنسبة لقيادة التغيير وإنجاح هذا الإصلاح الذي لا يبرز تأثيره فوراً أو على المدى القصير، بل يتحقق مع مرور الوقت. وإذا ما أضفنا إلى البطل الذي تتطلبه الإصلاحات لظهور نتائجها، كلام من المنطق متعدد الأوجه للمنخرطين في الإصلاح ومقاومات مختلف الفاعلين واحتلالات المحكامة وثغرات قيادة التغيير، فإن كل ذلك سيؤدي إلى تأخير هذه الإصلاحات وتأجيلها.

ومن جانب آخر، فإن هدف الميثاق قد تحدد في تحقيق إصلاح شامل ومتزامن للقطاعات الثلاثة للتربية والتكونين (التربية الوطنية والتكونين المهني والتعليم العالي). بمختلف مكوناتها، خلال عشر سنوات، مع مدها بتوجهات تتجاوز

وهكذا، سيستفيد نظام التربية والتكتوين من تعزيز مكتسباته الحالية في هذا المجال، ومن تشجيع إقامة شبكات معلوماتية تمكن من تبادل المعلومات والمعلومات في مختلف المجالات المشتركة بين القطاعات الثلاثة للتربية والتكتوين، خصوصاً ما يتعلق بالتمدرس والجسور والتوجيه المدرسي. وقد أوصى الميثاق بخلق «ثقافة حقيقة للتقدير»، على اعتبار أن تقدير النظام ومكوناته لم يحصل من قبل، باشتئاء بعض عمليات الافتراض المفروضة في هذا الإطار، على مؤسسات التكتوين المهني الخاصة.

3. تحديات المستقبل: تهيئة مدرسة الغد

ما هو المسعى الكفيل بدفع منظومة التربية والتكتوين إلى وضع مدرستها وجامعتها على سكة الجودة؟ إن الجواب على هذا السؤال يتتجاوز إطار هذا التقرير التقييمي. ومع ذلك، تبرز من خلال الملاحظات التي سجلها هذا التقرير، التحديات الكبرى التي تواجه مستقبل المدرسة، والتي ينبغي على منظومة التربية والتكتوين رفعها في مستهل القرن الواحد والعشرين.

• الضغط الديموغرافي

كان للتطور الديموغرافي الذي عرفته المدرسة عند بداية العشرينيات، تأثير على الزيادة في أعداد الفئات العمرية (من 15 إلى 17 سنة ومن 18 إلى 24 سنة). وسيؤدي ضغط هذه الأعداد على المدرسة الابتدائية خلال انطلاق الإصلاح، إلى تفاقم هذا الوضع مستقبلاً حيث سيطال مستويات الثانوي والعلمي والتكتوين المهني. ويجب أن يؤخذ هذا الاتجاه بعين الاعتبار من قبل كل سياسة مستقبلية للعرض المدرسي.

• تمويل التربية والتكتوين والبحث العلمي

يبدو تأثير الموارد التي تم ضخها في منظومة التربية والتكتوين مختلفاً مكوناته وأوضاعه العيان على مستوى البنائيات وتجهيز الفضاءات الإدارية والبياداغوجية. وقد سمح هذا المجهود المشرّم للنظام التربوي بالتزود ببعض وسائل التدبير التي تمكنه من تحسين خدماته. لكن ما توقعه الميثاق بخصوص تعبئة الموارد لم ينجز كلياً. فقد ظلت الدولة تقريباً هي المصدر الوحيد للتمويل؛ وبالمقابل لم تكن مساهمات الجماعات المحلية أو عمليات التضامن الاجتماعي عبر رسوم التسجيل بالتعليم العالي، وكذا مساهمة «الشارائح الاجتماعية ذات الدخل المرتفع»، عند الموعد كما هو منصوص عليه في الميثاق.

ورتبوا النظام التربوي لبلوغ أهداف الإصلاح. ويعبر عدم رضى الأساتذة المبحوثين، بخصوص تصور تطبيق الميثاق وكذلك الحكومة، عن انعدام الحافر والتعبئة لديهم. ونشير إلى أن هذه الحالة معممة ولا تقتصر على المدرسين فقط، بل تشمل أيضاً المسؤولين الآخرين. فما السبب في ذلك؟ إن السبب يكمن في التعامل مع الإصلاحات باعتبارها تعليمات منبثقة من فوق وليس بوصفها مشاريع ساهم فيها هؤلاء الفاعلون، إذ بدا واضحاً أنهم لم يمتلكوها. والحال أن التغييرات الحقيقة تنجذب على مستوى القسم ونمط تدبير المؤسسات ونمط الحكومة؛ وبالتالي فإن نجاح الإصلاحات رهين بانخراط الفاعلين على كافة مستويات منظومة التربية والتكتوين، وهو ما يقتضي تبني مبدأ التشارك الذي ترتكز عليه قيادة التغيير وتفعيله.

وعادة ما لا نتهم أثناء تدبير الإصلاحات بالفاعلين المكلفين بالقيادة المذكورة، لأن الإصلاح يتطلب دوماً فاعلين بالتناوب، يحملون رؤية مشتركة وفهمها لأهدافه، انطلاقاً من تشخيص مشترك لمنظومة التربية والتكتوين، ومن انخراط فعلي في تغيير المدرسة، وقدرة على الدفاع عن الإصلاح بالحججة والدليل وعن اقتناع. ويجب أن يتواجد هؤلاء الفاعلون في جميع مستويات المسؤولية داخل النظام والمشاركة في التغيير باعتبارهم مبتكرين ومنجزين لمشاريع متجدددة.

• نقص في آليات اليقظة والتقييم

من بين نقط الضعف التي أظهرها تقييم تطبيق الميثاق، غياب مواكبة الإصلاحات بآليات اليقظة والضبط المحددة لنمط التتبع والتقييم؛ ذلك أن تبع تطبيق الإصلاحات التي أوصى بها الميثاق، لم يرتكز على نظام إعلامي عملي يضمن تجميع المعلومات والمعطيات. وبالفعل، يبدو من الصعب الحديث عن حكامة جيدة بدون توافق معلومات ملائمة وذات مصداقية. ويواجه قطاع التعليم العالي صعوبة في تطوير نظام مندمج للمعلومات، يرتكز على إطار مرجعي مفهومي وعلى ترسانة من المؤشرات، ويسمح بقياس مختلف جوانب تدبيره وتقييمها. صحيح أن بعض الجامعات تتوفر على نظام لتدبير الدراسة وشؤون الطلبة (APOGEE)، لكنه غير معتم. كما أن وزارة التربية الوطنية تتوفر على نظام إعلامي مندمج، لكن يتطلب تفعيل جوانبه الوظيفية والعملية ليقدم معطيات ضرورية وذات مصداقية لتتبع الأنشطة. ويتوفر قطاع التكتوين المهني، من جهته، على عدة تطبيقات معلوماتية، إلا أنها غير مدجحة داخل نظام موحد. ويتم حالياً الإعداد والتطوير لمشروع معلوماتي، سيشكل أرضية لإدماج معطيات تدبير مختلف المتدخلين.

استنادا إلى طرق فارقية تراعي الاختلافات بين التلاميد. وفي هذا الإطار، يصبح انطلاق الإصلاح من الأسفل، أي من الفصل الدراسي، أمرا إلزاميا.

مدرسة الغد هي مدرسة التعليم الإلزامي التي تضمن للتلاميد اكتساب أساس معرفي ضروري، يتجلّى في تقييم حصيلتهم الدراسية، مما يساهم في تحقيق دمقرطة التربية والتعليم وتكافؤ الفرص.

• الإشكالية اللغوية

يبرز تقييم المكتسبات النقص اللغوي للتلاميد، الذي يعتبر أحد العوامل المعيبة لعمليات التعلم. وكما بين التقييم المستند إلى مختلف معطيات الدراسات المشار إليها في هذا التقرير، فإن مكتسبات التلاميد ضعيفة في القراءة والكتابة إجمالاً، والحال أنهم تشکلان الأساس الذي تبني عليه التربية ومنظومتها. فقد أصبح التباعد بين لغة التدريس بالثانوي واللغة المستعملة بالعلمي إشكالياً. وبالرغم من التدابير التي اتخذتها بعض الجامعات لإرساء اختبارات التدقير اللغوي ومراسك اللغات، فإن مستوى طلبة التخصصات العلمية في الفرنسية، غالباً ما لا يرضي المدرسين، مما يساهم في الانقطاع المكثف للطلبة عن الدراسة في السنة الجامعية الأولى. لذلك، يجدوا تأهيلهم اللغوي صعباً، خصوصاً مع عدم توافر العدد الكافي لمدرسي اللغات - كما وكيفاً - وعدم ملاءمة الطرق التعليمية لحاجيات هؤلاء الطلبة.

وقد نص الميثاق على تنوع لغات تدريس العلوم والتكنولوجيا وتحقيق الانسجام في لغة التدريس بين التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، من أجل ضمان «أوفر حظوظ النجاح الأكاديمي والمهني للمتعلمين». كما نص على «تدريس الوحدات والمجزوءات العلمية والتقنية الأكثر تخصصاً من سلك البكالوريا، باللغة المستعملة في الشعب والتخصصات المتاحة لتوجيه التلاميد إليها في التعليم العالي» (المادة 114). ولتحقيق هذا الانسجام دعا الميثاق أيضاً إلى العمل «تدريجياً على فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتكنولوجي والبيداغوجي، على مستوى الجامعات باللغة العربية، موازاة مع توافر المراجعات البيداغوجية الجيدة والمكونين الأكفاء» (المادة 114). غير أن هذه التوصيات لم تطبق لحد الآن.

وفي جميع الأحوال، تظل الاختيارات اللغوية غير محددة بدقة، كما أن التخطيط اللغوي الذي يمنح لكل لغة (العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين للبلاد وكذلك للغات الأجنبية) موقعها داخل نظام التربية والتكوين، باعتبارها

صحيح أن هذا الأخير أكد دور الدولة ومسؤوليتها في تحمل أعباء تعميم التعليم الإلزامي، لكن التطور الديمغرافي ورهان تحقيق نقلة نوعية في التربية والتكوين فضلاً عن الدفعة التي يحتاجها البحث العلمي، تقتضي جميعها تنوع المصادر المالية.

وبحسب التوقعات، فإن أعداد الطلبة ستتجاوز عتبة المليون ابتداء من سنة 2021. وفي هذه الحالة، وإذا ما احتفظنا بفرضية وجود مستوى للتأثير مماثل لمستوى سنة 2013، فإن تقدير ميزانية التعليم العالي سيتحدد في زيادة أساسية بحوالي ضعف الميزانية الحالية.

• الفصل الدراسي كميدان للإصلاح

أظهرت نتائج تقييم مكتسبات التلاميد أن تأثير الإصلاحات المترقبة، قد فشل في تحسين المكتسبات المذكورة. صحيح أن التعميم سجل بعض التقدم بالابتدائي، لكنه لم يكتمل. وصحيح أيضاً أن الانقطاع عن الدراسة يرجع إلى عدة عوامل، لكنه يظل بالأساس مقترباً بمدرسة لم تفلح في الحفاظ على تلامذتها، نظراً لافتقارها إلى الجودة. فالمدرسة مطالبة بأن تكون فضاءً للفرص المتاحة وليس فضاءً للإكراه. كما يتعين عليها توفير الظروف الملائمة لنجاح جميع التلاميد في مرحلة التعليم الإلزامي، لكي يكتسبوا أساساً مشتركاً يتضمن المعرف والكمبيوتر وقواعد السلوك والتمكن من لغة التدريس واكتساب أساس التجرييد الرياضي والثقافة الرقمية الخاضعة للتأثير. فالمسألة، إذن، لا تتحصر فقط في كيفية الاحتفاظ بالتلاميد داخل المدرسة، بل وبالخصوص في كيفية تكين هؤلاء التلاميد عبر التعلم، من الأساس الضروري للمعارف، أي تعلم القراءة والكتابة والتعبير والتفكير واستخدام الآليات الرقمية والتكيف مع المحيط المغير.

وقد ساهم الميثاق في إرساء بعض المكتسبات والمارسات البيداغوجية الجيدة، غير أن العمل على تعميم الإصلاح من فوق منذ البداية، لم يسمح للتجارب الناجحة بخلق التأثير المضاعف المؤدي إلى منافسة النموذج. طبعاً هناك «مبادرات ناجحة»، لكنها تظل مغمورة بسبب هيمنة الممارسات التي لا تسمح بارتقاء المدرسة. وبالتالي، لا يتعين في هذه الحالة، تبني مسعى يجعل من التجربة الناجحة بالفصل الدراسي نموذجاً يحتذى، وبمحالاً للمنافسة؟

إن تغيير البراديم التربوي يتطلب إعادة تحديد أساس المعرف التي يجب إكتسابها للتلاميد وإنجاز مشاريع الابتكار البيداغوجي داخل الفصول الدراسية، عبر إجراء تجارب رائدة، وتشخيص للتعلم الواجب تبنيها،

فيه إنتاج المعرف والدراءات وتطور الطرق البيداغوجية، يجب أن يتتوفر المدرس على الاستعدادات الازمة لتجديده إتقانه البيداغوجي.

والواقع أن خطاب المدرسين، سواء بالتعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي، يعكس عموماً نوعاً من الاستياء وعدم الرضى. لهذا، فإن تعبئتهم بوصفهم فاعلين رئيسين منظومة التربية والتكتوين، واستثمار مؤهلاتهم في الممارسة البيداغوجية، وانحرافهم في الحياة المدرسية والجامعية، تشكل جماعتها دعامتين في غاية الأهمية لتحسين جودة التعلمات داخل الأقسام، وبالتالي، تحسين جودة مكتسبات التلاميذ.

• الجامعة أمام اختبار التفاصي الدولي

سمح تدوين الإنتاج العلمي بوضع الجامعات داخل علاقات تنافسية متبادلة. وتتحمل الجامعة المغربية في هذا الإطار، مسؤولية مزدوجة تجاه المجتمع، أولاهما تنمية والثانية كونية. وتحل هذه الأخيرة من الجامعة فضاء لربط الصلة بالجال الدولي، بعرض تحصين المعرف ونقل التكنولوجيا والإتقانات البيداغوجية.

لقد أصبح افتتاح الجامعة على العالم ضرورياً بفعل التطور الحاصل في المعايير والمعايير المنظمة لحكامة الجامعات، وتدمير الموارد البشرية، والتنظيم البيداغوجي الذي ييسر حرکية الطلبة وانتقالهم من جامعة لأخرى، وأنماط نقل المعرف والتنوع المستمر لبرامج التكوين في ارتباط بتنوع المهن وكذا تقدم الإنتاج العلمي. لهذا، يتعين استلهام الممارسات الجيدة للجامعات التي حققت تقدماً هاماً في تجديد حكمتها، وفي عرض تكوينها، وفي توفير الخدمات وتقديم المعرفة.

إن تصنيف الجامعات ومعايير جودة التكوينات المحددة من قبل الأنظمة الدولية للاعتماد والتقييم، علاوة على فهرسة الإنتاج العلمي، تبرز جماعتها التفاوتات القائمة بين الجامعات ذات الأداء العالي وبين الجامعات الأخرى، ذلك أن مختلف الجامعات غير العالم تخضع اليوم للتقييم والاعتماد والتصنيف الدولي.

ومن شأن هذه الوضعية تعريض الجامعة المغربية لاختبار التصنيف على المستوى الدولي، وهو ما يدعو إلى التفكير في وضع استراتيجية وطنية لتطوير إمكانات هذه الجامعة دولياً، دون أن يجعل من هذا الأمر هاجساً أولياً. فالرفع من مستوى جامعة أو جامعتين، للاستجابة للمعايير الدولية، سيكون مناسبة لارتفاعات بالنظام الجامعي، وخلق

لغة تدريس ولغة مدرسة، لم يوضح بما فيه الكفاية. لذلك، فإن عدم الانسجام اللغوي المميز لنظام التربية والتكتوين، يقتضي إعادة التفكير في السياسة اللغوية ببلادنا، في أفق تحقيق توازن دائم بين مبدأ العدالة اللغوية ومطلب التحكم في اللغات الأجنبية.

• تحول مهنة المدرس

عرفت مهنة المدرس بالمستويين الابتدائي والثانوي تطورات عديدة عبر العالم. وتعتبر التغيرات التي تشهدها الأجيال الحالية للمتعلمين، وتحول ثقافة الشباب، وانتظارات المجتمع، وتطور طرق التعلم، وเทคโนโลยياً الإعلام والتواصل، والمصاميم التربوية الرقمية، عوامل محددة للمواصفات الجديدة لمهنة التدريس. وبهذا انتقل المدرس من الدور التقليدي الذي يجعله ناقلاً للمعارف أو مجرد معلم، إلى دور المنشط والميسر والمولد لفضول المتعلمين، بحيث يمكنهم من فن البحث عن الحلول للمشاكل المطروحة. فمدرس اليوم أصبح مطالباً بالتوفير على الكفاءات التي تسمح له بتجديد طرق التعلم، وتحفيز فضول المتعلم، وتنشيط جماعة القسم، وتوجيه التلاميذ في استعمال تكنولوجيا الإعلام.

وينبغي أن يستبق النظام التربوي التطورات التي سترفها مهنة المدرس مستقبلاً. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم عن بعد غير طبيعة الناطير والتكتوين المستمر للمدرسين، وحقق تملقاً ومشاركة للإتقان البيداغوجي. وهكذا، فرضت مقتضيات تطور المهنة، نطاً جديداً للتكتوين الأساسي والمستمر، حتى يتمكن التعليم من الاستجابة لمستلزمات الجودة ومن تثمين مهنة التدريس.

وعلى مستوى الجامعة، تعرف مهنة المدرس ارتقاء من نقل المعرف التي أصبحت متوافرة بغازرة على شبكة الإنترنيت، إلى التنشيط وتوجيه التعلم والتأطير، من أجل تمكين الطلبة من الاستثناء بطرق البحث. وغني عن البيان أن التعليم عن بعد غير وضعيات التعلم، بحيث إن العلاقة بالطالب أصبحت تتم عبر وساطة تكنولوجيا الإعلام لمواجهة كثافة أعداد الطلبة في بعض المسالك.

ويتحتم من جانب آخر، على المدرس بالتعليم العالي أن يستجيب لما تتطلبه المهنة في العالم الحديث، ولمنتظرات الطلبة والمجتمع. وتنمحور هذه المنتظرات في الوقت الحالي، حول نيل شهادة تتيح لهؤلاء الطلبة فرصـة الحصول على شغل عند تخرجهـم من الجامعة، وهو ما يتطلب من المدرس التوفـر على مؤهلات جديدة تسمـح له بتحقيق التوازن بين التفكـير النـظـري والمـعـرـفةـ والـثقـافـةـ والـإـتقـانـ. فـفي عـالمـ يـتسـارـعـ

• تحدي مجتمع المعرفة

عرف الإنتاج العلمي تقدماً مؤكداً خلال عشرية الميادين، غير أن إشعاعه ظل باهتاً على المستوى الدولي. فغياب الجماعة العلمية وتقلص الإمكانيات البشرية في مجال البحث بفعل تراجع عدد الأساتذة الباحثين الشباب الذين سيشكلون الإطار البديل، وكذلك ضعف مردودية دراسات الدكتوراه، تعلن جميعها عن تحديات ينبغي رفعها لوضع أسس تطوير البحث والإنتاج العلميين.

وإذا كانت الإنتاجات المنشورة بالإنجليزية في مجال العلوم الحقيقة، قد تمكنت من الظهور في قاعدة معطيات المجالات الدولية، فإن الأعمال في مجال العلوم الإنسانية، المنشورة في الغالب باللغة العربية وغير الخاضعة لقواعد التحكيم العلمي، لا يعترف بها دولياً. وبهذا المقتضى، سيجد البحث العلمي نفسه في مستقبل قريب، أمام تحدي كبير ليحتل مكانه داخل مجتمع المعرفة.

تحدي الجودة

إن تقييم الإصلاح البيداغوجي وتكوين المدرسين والحكامة ومكتسبات التلاميذ والمرودية الداخلية والخارجية للجامعات، ستساهم جميعها في إبراز إشكالية الجودة. فإذا كانت منظومة التربية والتكوين قد حققت تطوراً إيجابياً على مستوى التعليم، فإن جودة التربية الملازمة لنظام الحكامة والقيادة والطرق البيداغوجية وفضاءات التعليم والتعلم وتأهيل المدرسين، تظل تحدياً رئيسياً.

ولهذا، فإن تحسين الجودة والتعلم، سيحتل على الأرجح مكانة أكثر من مركزية على الصعيد الوطني مستقبلاً. وقد سبق للميادين أن رسم توجهها حيوانياً لفتح فرص أفضل للتربية عبر توسيع الوصول إلى المدرسة، مع ضمان مزيد من الفرص لاستكمال التمدرس وتحسين الإنفاق وجودة التعلم.

وللإشارة، فإن ضمان الجودة في مجال التربية يعرف تطوراً ملحوظاً في مختلف أرجاء العالم. فقياس الجودة ينجز عبر البحوث الدولية والافتراض والتقييمات واعتماد البرامج والمؤسسات، كما يعمل على بلورة معايير ومقاييس ملائمة. ولذلك، ظهر التنافس حول البحث عن عالمة الجودة التي تتحتها هيئات التقييم والاعتماد. وبالتالي، أصبحت منظومة التربية والتكوين بالمغرب مدعوة إلى الاستجابة لمقتضيات الجودة.

المراجع

- (5) التي تؤطر الهندسة البيداغوجية وتدعيمها وتمكن من انتشارها.
(6) الإقرار بأن تطبيق المدرسين لاصلاح البرنامج فور الاعلان عنه، سيؤدي إلى تحسين حصيلة التلاميد.

المنافسة ذات التأثير المضاعف. وبذلك، ستستقبل جامعة الغد أعداداً متزايدة من الطلبة، وستفتح على المجال الدولي بشكل أكبر.

• تحدي التمهين والتشغيل

تواجه المدرسة بشكل متزايد متطلبات القطاع الاقتصادي ومتطلبات المجتمع في الوقت نفسه. ويقتضي هذا الضغط حصول التنسيق والانسجام بين قطاعات نظام التربية والتكوين والفاعلين الاقتصاديين والمقاولات وسوق الشغل، من أجل الاستجابة للطلب الاجتماعي المتمثل في الإدماج المهني.

ويتطلب رفع تحدي المهنية والتشغيل، وجود انسجام وتقاسم للأدوار بين نظام التربية والتكوين وعالم الاقتصاد ومحيط المقاولة وسوق الشغل الذي يحدد حاجياته بوضوح غير مرصد للشغل.

• خطر الفجوة الرقمية

في إطار برنامج «GENIE» تم عرض عدة معلوماتية هامة بغرض تمكين المدارس من الربط بالإنترنت وتوفير البنية التحتية المعلوماتية لتجهيز المؤسسات التربوية بالقاعات الخاصة بالعلوميات والحقائب متعددة الوسائط، وذلك رغم الإكراهات التي واجهها هذا البرنامج الذي تم تصوره كمبادرة وطنية، قبل أن ينتقل إلى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. وكان المنظر من هذه العملية الواسع نطاقها، استباق خطر الفجوة الرقمية بين مدارس الوسط الحضري ومدارس الوسط القروي ورفع تحدي الدemerطة الرقمية.

وبغض النظر عن الاختلالات التي عرفها تطبيق هذا البرنامج، فإن تهييء جيل بكماله لاكتساب ثقافة رقمية، لا ينحصر فقط في ولوح عالم التكنولوجيا، وإنما يتمثل أيضاً في تربية الأطفال على الانخراط في ثورة الويب في نسخته الثانية. ويتعلق الأمر بالجيل الثاني من الإنترت الذي تم فيه الانتقال من مضمون متولد عن الوسائط، إلى مضمون يتكرره الفرد؛ وبصيغة أخرى، إلى إنترنت جماعي مؤلف من الشبكات الاجتماعية.

و ضمن هذا السياق، ينبغي تمية حس اليقظة لدى التلميذ، وكذلك قدرته على التمييز بين الأمور المعروضة على الشبكة العنکبوتية، لتفادي السلوكات اللامدنية التي يقدمها العالم الافتراضي، ولكي يصبح مواطناً من مواطني الشبكة المذكورة. ويطلب ذلك، العمل في اتجاه تغيير البراديغم التربوي على مستوى طرق التعلم.

خاتمة عامة

2. سهلت المدرسة بعد الاستقلال وحيثما وجدت، عملية الاختلاط الاجتماعي؛ إذ يتجاوز بداخلها الأطفال من مختلف الشرائح الاجتماعية. ولهذا، ساهمت في الارتفاع الاجتماعي لأكثر من جيل من المتعلمين. كما ساهمت في تكوين أطر الإدارة المغربية وفي انشاق طبقة وسطي. لكن، وابتداء من ثمانينيات القرن الماضي، لم يحظ التزايد التدريجي للمتعلمين بمواكبة تحسين الجودة، وهو ما يتافق مع متطلبات الدمقراطية الحقيقية، في الوقت الذي تعاظم فيه انتظارات الطبقة الوسطى الجديدة والفئات الاجتماعية المعوزة التي تضع آمالاً عريضة في ولوح أبنائهما للمدرسة.

وقد تولدت عن هذا التطور أزمة ثقة حقيقة في المدرسة وفي دورها وفعاليتها وجودتها. لهذا، يعتبر تراجع مصداقيتها أمراً خطيراً بالنسبة للتماسك الاجتماعي. فالنخبة تخلت عن المدرسة العمومية، وبدا الأمر وكأن هذه المدرسة أصبحت مخصصة للفئات المعوزة، في الوقت الذي يفترض أن تخلق التقارب بين أطفال مختلف الأوساط الاجتماعية بدل التفريق بينهم. فكيف يمكن خلق التمسك بين هؤلاء وأولئك داخل نفس المدرسة وجعلها مكاناً لبناء الرابطة الاجتماعية، سواء كانت مدرسة عمومية أو خاصة؟

3. نص الميثاق على كون المدرسة المغربية واحدة ومتعددة. فهي واحدة إذا ما انتظمت وفق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص وضمنت تربية جيدة لكل التلاميذ. وهي متعددة ومتنوعة بفعل الأشكال التي تتحذّرها. فهي عمومية، خاصة، جماعاتية، خاصة غير مربحة، متخصصة بالنسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تنوع مسالكها وبرامج التكوين فيها. فكيف نرسّي هذا النموذج المنصوص عليه في الميثاق؟

4. تخللت منظومة التربية والتكوين لامساواة كبيرة، اجتماعية وجهوية (بين المجالين الحضري والقروي) وعلى مستوى النوع. فكيف نفسّر تمكن بعض التلاميذ الحاصلين على البكالوريا من ولوح أفضل الجامعات

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من تقييم تطبيق الميثاق الذي استغرق أكثر من عشرة؟

بالرغم من تنصيص الميثاق على إرساء بعض العمليات الإجرائية، إلا أنه يظل أساساً، وفي المقام الأول، حاماً وبعد استراتيجي راهن. فرؤيته بعيد مداها، ومشروعه الإصلاحي الكبير، ناجم عن الأزمة التي عرفتها التربية خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي تحملت في عجز المدرسة عن إنجاز مردودية اجتماعية مرضية. وكما يتضح من هذا التقرير، فإن تجلّيات هذه الأزمة ما زالت قائمة في الوقت الحالي.

صحيح أن تطبيق الميثاق قد أدى إلى تحسن ملموس للوضعية، لكنه لم يخلق مع ذلك شروط التجديد والدينامية التي ستضع المدرسة على سكة التقدم المستديم والمستمر. وإذا كان ضعف مكتسبات التلاميذ والهدر المدرسي وكذلك ضعف مردودية مختلف المسالك، تعكس جميعها الاختلالات الأكثر تحليلاً ضمن نظام التربية والتكوين، فإن حكامة هذا الأخير وطريقة تصور وبلورة الإصلاحات وتنظيمها، لم تسمح بإضفاء الفعالية على التغيير المأمول، ولا يخلق شروط تحسين عميق لمردودية المدرسة والجامعة. لذلك كان التفاوت بين توصيات الميثاق وتطبيقه واضحًا وموكداً ولا يقبل الجدل.

ويقتضي هذا الإقرار تأملاً في وضعية المدرسة والجامعة وفي صيرورتهما الممكنة ومساهمتهما في تطوير المجتمع.

1. تعتبر التربية نتاجاً للسياسات التربوية المتالية. وبالتالي، فإن الإصلاحات في هذا المجال تدرج زمنياً في المدى البعيد بالضرورة؛ الواقع أن الزمنية الحكومية تدرج حتماً في المديين القصير والمتوسط. ويؤدي هذا التفاوت الزمني إلى عدم نضج الإصلاحات التي تلّاحقها تغيرات الولايات السياسية للحكومات. وهكذا، فإن الإصلاحات لا تتوفّر على الوقت الكافي والضروري للتأثير بشكل فعال. فكيف يمكن إدراجها فعلياً على المدى الطويل، رغم التغييرات وعمليات التناوب السياسية؟

لضمان التنسيق والتنظيم بين مختلف الأطراف، مع إرساء هيكل القيادة والتتبع والتقييم لمواكبة الإصلاحات.

6. إن خلق شروط قيادة حقيقية لنظام التربية والتكتوين، يقتضي تحديد مهام المستويات الوسيطة بوضوح، أي مهام مديرى الأكاديميات والنواب الإقليميين ومديرى المدارس وكذلك رؤساء الجامعات والعمداء أو مدراء المدارس العليا. ولا يشكل هؤلاء الفاعلون روابط لنقل التطورات التي أنجزت وطنيا فقط، بل هم مدعوون للقيام بدور الموجهين بالنسبة لقيادة التغيير وتحديد المدرسة والجامعة على السواء. فكيف يمكن تنشيط دور هؤلاء الفاعلين من جديد لقيادة التغيرات داخل المدرسة والجامعة؟

7. يشكل المدرسوں ركيزة يقوم عليها التعلم والتكتوين. لذلك، فإن صيغ توظيف هؤلاء المستخدمين وتكتوينهم ومواكبتهم وتقييمهم، تعتبر حاسمة لتحسين ما ينبغي للمدرسة نقله للأجيال الجديدة والسماح بانتقال التعليم الحالي إلى براديمج جديد ييسر تعلم التلاميذ وإداعيتهم ويعكّنهم من تحسين حصيلتهم الدراسية بشكل بارز. ومن هذا المنظور، يجب التساؤل حول قدرة النظام التربوي على تقييم مهنة المدرس بالجاذبية والتقدير، لدعم انخراط كل المدرسين والمكونين والتقوين وتحفيزهم وتعبيتهم.

8. تؤدي مواجهة نقص الجودة الذي أظهره تقييم مكتسبات التلاميذ إلى إعادة النظر في عمليات تعلم التلاميذ الحالية، هذا دون استبعاد الدور الأساسي للتعليم الأولى الذي يعتبر حاسما بالنسبة للمواطنة على الحضور. ولذلك، ينبغي مراجعة تصوّر الإصلاحات البيداغوجية من أجل امتلاك طرق مجده ودخول المدرسة إلى العصر الرقمي. وهذا هو الشمن الذي يجب أن تؤديه المدرسة كي تقدم لكل يافع مغربي، الكفايات الأساسية التي تسمح له بأن يكون مسؤولاً ومتّجاً، كي يستفيد ويفيد المجتمع.

9. تقتضي استراتيجية تحديد المدرسة حل المشكلات التي تعيق مسار مؤسسة ستكون مثيرة للاهتمام بفضل جودة وسطها الداخلي وتعلماتها. ويتعلق الأمر ببناء مدرسة المواطنة والإنصاف والافتتاح على العالم. وينبغي أن تساهم الانطلاقة الجديدة للجامعة في الدفع بها لتكون قاطرة التنمية السوسية الاقتصادية للبلاد، ولتصبح منبراً للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي المرتبط بمجتمع المعرفة المنشود.

10. ليست المدرسة ملكاً خاصاً للفاعلين الذين ينشطون بها فقط، بل هي ملك للمجتمع. فكيف نزود هذا الأخير بالآليات والوسائل التي تسمح له بعمارسة ضغط إيجابي

الأجنبية بنجاح، بينما لا يستطيع آخرون تجاوز عتبة السلك الابتدائي؟

من الواضح أن اللامساواة الاجتماعية التي تضاف إلى ضعف الدعم البيداغوجي المقدم للتلاميذ في وضعية صعبة، هي المنتجة بشكل مبكر للتناقضات الهائلة بين التلاميذ، وهو ما يساهم في تضخيم انقطاع أعداد هامة من التلاميذ عن الدراسة، والذين يتّمون عموماً إلى الشرائح الاجتماعية المعوزة. إن وضعية المدارس بالوسط القروي وظروف دراسة التلاميذ بالأوساط المعوزة، صورة واضحة عن جانب أساسي من جوانب النقص التربوي. فهذا النظام ليس مهدداً فقط على مستوى مهامه الداخلية، ونقصد بها النجاح في تربية كل اليافعين وتكتوينهم، بل أيضاً على مستوى مهمته الاجتماعية المتمثلة في جعل التربية وسيلة للإدماج والتماسك والحرراك والاختلاط الاجتماعي. فكيف نجعل من المدرسة مؤسسة للإدماج الاجتماعي وضمانة للتعاقد الاجتماعي أيضاً؟

5. ينبغي إرساء التعاون والتماسك بين مختلف مكونات النظام التربوي عبر:

أ. تربية وطنية حاملة لمشروع مستقبل المدرسة؛

ب. تعليم عال يضمن تكويناً جيداً وبحثاً ذا إشعاع دولي؛

ج. تكوين مهني يحظى بالتقدير ويكون مندمجاً بنظام التربية والتكتوين؛

د. تعليم خاص جيد يعمل من أجل الارتقاء بالمدرسة المغربية.

فكيف نضمن توافق كل هذه المكونات للاستجابة لمتطلبات المتعلمين والأسر ولمتطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؟

المطلوب انطلاقاً من هذا التمفصل المتلازم لهذه القطاعات، أن تساهم المدرسة والجامعة المغريبتان في تنمية الرأسمال البشري. ويجب أن يدمج هذا المطلب الاستراتيجي للترابط التطور الديمغرافي الذي يقتضي استمرارية الموارد المالية وتنويعها.

ومن جانب آخر، يجب اعتماد مختلف مستويات الحكامة، تطبيقاً لمبدأ المسؤولية والمحاسبة. فمن اللازم، في ضوء اعتبار المدرسة قضية وطنية، أن تمنع عمليات اتخاذ القرار لكل فاعل الاستقلالية والمسؤولية لكي تصبح المدرسة منبت إنتاج الرأسمال البشري. كما أن الاستقلالية الضرورية للأكاديميات وللجامعات، تدفع إلى إعادة التفكير في دور الوصاية والتوجيه ومهامهما،

الهادئة المأمولة، تمر بالضرورة عبر إصلاحات متواالية يمكنها ضمان التحسن المستمر. وسؤالنا هو: ألا ينبغي لتبني مثل هذا المسعى، تطوير البحث العملي والتجريب في التربية، ما داما شبه منعدمين حاليا؟

12. أدى تطبيق الميثاق على مدى أكثر من عشرية، إلى إصلاحات ساهمت في تحقيق بعض التقدم على مستوى تعليم التعليم الابتدائي، والدعم الاجتماعي للتلاميذ، والجهود المالي المثمر، وتنوع عرض التكوين الجامعي، وتطوير التكوين المهني. لكن تنفيذ هذا التطبيق لم يشمل كل توصيات الميثاق، ما دام الإصلاح لم يكتمل. وأمام هذا الوضع، ينبغي البحث عن نفس جديد، وفتح الآفاق أمام إصلاحات مستمرة تستند على خارطة طريق استراتيجية، يتبع إعداد مضمونها في أقرب الأجال.

على المدرسة، لكي تتجدد وتتجه صوب المستقبل؟ إن تحقيق ذلك رهين بالانخراط الفعلي والمستمر للأطراف الخارجية المعنية، أي الجماعات المحلية والجهوية وآباء التلاميذ والمجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص.

11. لا تعتبر إعادة النظر في نظام التربية والتكوين حالة مغربية خاصة. فكل الأنظمة التربوية في العالم تمر بأزمات وبفترة إعادة نظر مختلفة من حيث درجتها. ومع ذلك، فإن مؤشرات الإنماز تبين أن المنظومة التربوية المغربية في وضعية خلل بارز، لم ينجح تطبيق الميثاق على مدى أكثر من عشرية في تجاوزه، بل، على العكس من ذلك، تفاقم هذا الخلل في بعض الأحيان. ويطلب هذا الإقرار مقاربة ملائمة لإنماز إصلاحات التربية والتكوين. وما لا شك فيه، أن البلد في حاجة إلى إصلاح كبير. لكن الثورة

س



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

المجمع الإداري لمؤسسة محمد السادس
للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين
جناح A2، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، الرباط



www.csefrs.ma